

## الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

## "ملتقى الأمن الوطني في ظل التهديدات الإقليمية"



بمرح محمد جواد

جامعة أبي بكر بلقايد/ قسم العلوم السياسية – تلمسان-

bemrah.djavad@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ المراجعة: 2023/08/02

تاريخ الإستلام: 2023/04/20

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية للإستراتيجية الجزائرية في مواجهتها للتهديدات الأمنية الجديدة التي باتت تعرفها منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت تشكل ملاذاً آمناً لمختلف التنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام والمتاجرة بالمخدرات وصولاً للهجرة غير الشرعية، وباعتبار الجزائر دولة مجاورة في حدودها الجنوبية التي يصعب التحكم في مراقبتها بحكم شساعتها، كان لزاماً عليها وضع إستراتيجيات شاملة تركز على التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي، ووضع آليات عسكرية وأمنية لحماية أمنها الوطني وآليات دبلوماسية عن طريق الوساطات خاصة دولتي مالي وليبيا نتيجة التدخل الأجنبي ومصالح القوى الكبرى في المنطقة، وصولاً للآليات الاقتصادية والتنموية التي من شأنها احتواء هذه التهديدات الأمنية وتعزيز الأمن الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** الإستراتيجية الجزائرية، التهديدات الأمنية الجديدة، منطقة الساحل الإفريقي، الآليات.

**Abstract:**

This study aims to provide an analytical reading of the Algerian strategy in confronting the new security threats that have become known to the African Sahel region, which has become a safe haven for various terrorist organizations and criminal networks and drug trafficking in order to reach illegal immigration, and given that Algeria is a neighboring country in its southern borders, which is difficult to control by virtue of its control. In its vastness, it had to develop comprehensive strategies based on regional security coordination and cooperation, and to put in place military and security mechanisms to protect its national security and diplomatic mechanisms through mediations, especially the countries of Mali and Libya as a result of foreign interference, in order to reach the economic and development mechanisms that would contain these threats security and enhancing

national

security.

**Keywords:** Algerian strategy, new security threats, the African Sahel region, mechanisms.

## مقدمة

لطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي مهمشة سياسيا واقتصاديا وإستراتيجيا والتي أصبحت في فترة ما بعد الحرب الباردة تحظى باهتمام دولي كبير، خاصة من طرق القوى الكبرى في النظام الدولي وعلى رأسهم فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها الدولية لمكافحة الإرهاب، ويعود هذا الاهتمام إلى عدة معطيات اقتصادية وسياسية وأمنية، حيث تتوفر دول المنطقة على موارد طاقوية إستراتيجية كالنفط واليورانيوم إلى جانب الطاقة الشمسية، ومنطقة الساحل الإفريقي تشكل أهمية كبيرة للجزائر باعتبارها متاخمة لحدودها الجنوبية الواسعة التي يصعب مراقبتها نتيجة بروز تهديدات وتحديات أمنية جديدة أهمها الإرهاب والهجرة الغير شرعية والاتجار بالبشر الذي أخذ منحى تصاعدي بسبب الحروب والنزاعات التي تعيشها دول الجوار، وانتشار تجارة المخدرات، لذا عملت الجزائر على وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة مخرجات التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي أخذاً بأبعاد متعددة من عسكرية لتأمين الدفاع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بعد اقتصادي لمحاولة تحقيق التنمية في المنطقة، وبعد سياسي من خلال الآليات الدبلوماسية وأسلوب الحوار لتسوية النزاعات في دول الساحل الإفريقي، فوجدت الجزائر نفسها بين ضغوطات البيئة الإقليمية والدولية ومصالحها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية، مما أدى بها إلى تطوير إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مصالحها الحيوية ومبادئها وثوابتها.

ومن هنا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة

الساحل الإفريقي؟ وماهي أهم التهديدات الأمنية الجديدة؟

وللإجابة على إشكالية دراستنا اعتمدنا محورين، الأول طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل

الإفريقي، والثاني الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

**المحور الأول: طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.**

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي إلى غاية نهاية الحرب الباردة محل اهتمام الرأي العالمي ولا محط أنظار القوى الكبرى والمنظمات الدولية، بل كانت منطقة مهمشة ومعزولة عن العالم، غير أنها أصبحت تكتسب مكانة مهمة وتستقطب اهتمام ونفوذ القوى الدولية الكبرى مما أخرجها من إطار النسيان والتهميش لتحظى باهتمام بالغ يعود لعدة أسباب منها:

- اكتشاف البترول في هذه المنطقة والذي صادف زيادة الاحتياج العالمي الكبير لهذه المادة.
- الإرهاب الذي استقر في المنطقة وتواجد مختلف العصابات الإجرامية التي تنشط في المنطقة.
- أزمة الطوارق في شمال مالي.
- زيادة على غنى المنطقة بثروات طبيعية ومعنوية أخرى ذات أهمية كبرى على المستوى العالمي كاليورانيوم والذهب والفوسفات والألماس والحديد وغيرها.

كل هذا جعل منطقة الساحل الإفريقي وجهة للاستقطاب ولأطماع القوى الدولية وخاصة الكبرى منها كأمريكا وفرنسا والصين (مجدان، 2016).

ونظرا للموقع الجيوبولتيكي الذي تحتله الجزائر والذي جعل منها بوابة للقارة الإفريقية أوروبا عبر امتداد استراتيجي إلى عمق الصحراء مع حدود تماس شاسعة مع منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من هشاشة أمنية شديدة، بالإضافة إلى توسطها منطقة شمال إفريقيا مشكلة قلب المغرب العربي، هذا الأخير الذي شهد عدة حركات أمنية ترتب على ذلك تنامي وبروز عدة تهديدات وتحديات أمنية معقدة ومتشابكة فيما بينها، لذلك عملت الجزائر على تبني إستراتيجية شاملة لتحقيق السلم في المنطقة وحماية أمنها الوطني.

ومن بين أهم التهديدات الأمنية الجديدة وبالخصوص الغير عسكرية على الجزائر نذكر منها ما يلي:

#### أولا: الظاهرة الإرهابية.

تشكل الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء واحدة من أكبر التهديدات التي تمس الأمن الإقليمي وتستهدف مباشرة الأمن الوطني لدول الجوار، حيث مثلت بيئة حاضنة للإرهاب لعوامل كثيرة ومتداخلة أهمها طبيعة الأنظمة في الساحل الإفريقي التي عمقت أزمات الدولة المركزية الموحدة فيها وآلت بها إلى الفشل، وأدت إلى ظهور الإرهاب بشكل سريع ليصبح اليوم في مركز قوة تضاهي قوة بعض دول المنطقة التي باتت تعاني من الانخيار السياسي والعجز الأمني كلييا ومالي (نافلة، 2018)، حيث عرف الإرهاب حسب

موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية على أنه "كل عمل أو وسيلة يتم خلالها استخدام القوة المادية والنفسية لإشاعة الذعر والهلع وإزهاق أرواح الناس الأبرياء ويجردهم من أراضيهم وممتلكاتهم ويعرضهم للإبادة الجماعية بدون وجه حق، يقوم به فرد أو جماعة أو دولة بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية (الواحد، 2008) ومن أبرز التهديدات الإرهابية في المنطقة نجد تنظيم القاعدة وهو امتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ظهرت في الجزائر خلال التسعينيات وانضمت للقاعدة في 2006 لتحمل فيما بعد تسمية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007، حيث تصاعدت العمليات الإرهابية التي ترتكبها هذه المنظمة الإرهابية في المنطقة والتي أصبحت تستهدف الجزائر سواءا بواسطة الاعتداءات ضد قوات الأمن أو ضد أماكن مقصودة والتي كان من أهمها الهجوم على القاعدة البترولية "تيقنتورين" بعين أميناس جنوب الجزائر في جانفي 2013 (مجدان، مرجع سابق)، الذي راح ضحيته العشرات من المدنيين، حيث يعتبر الهجوم من بين العمليات النوعية التي طالت الصحراء الجزائرية، إذ عبر الهجوم على مدى ترابط المجال الجيو-أمني المغربي، حيث أودى الهجوم الإرهابي المسلح بحياة أربعين ضحية من جنسيات مختلفة، وقد حمل دلالات كثيرة أهمها: البصمة الإجرامية المتعددة الجنسيات، إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون لجنسيات مختلفة (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجيرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير إلى ما يمكن الاصطلاح عليه "بعولة الإرهاب" (قوي، 2018).

### ثانيا: الجريمة المنظمة.

تعتبر الجريمة المنظمة مشكلا حقيقيا لدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل المشاكل الأمنية التي تعاني منها والتدخل الأجنبي في المنطقة، إذ أن كل المؤشرات تبرز تأزم وتنامي هذه الظاهرة التي أعاقت معظم مسارات التنمية، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز فواعل غير دوائية تتحكم في التجارة غير الرسمية، وقد هيمنت على قطاعات بأكملها وتحالفت مع المجموعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية توسع نشاطها خارج حدود الدول بين مالي والنيجر وتشاد والصحراء الليبية والجزائرية والصحراء الكبرى، مستغلة الفشل الاقتصادي للدول لتمس التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية الفقيرة لتصبح منطقة الساحل الإفريقي فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها وجعل المنطقة مصدر لتهديدات إقليمية ودولية (كراوة، 2020)، حيث باتت الجريمة المنظمة إحدى أولويات المواجهة بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية، كما أنها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني والتي من بين خصائصها عدم اقتصرها على إقليم دولة واحدة بل تجاوزها إلى أقاليم عدة دول، فقد حددت المادة (03) فقرة (02) من

اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية متى تكون الجريمة المنظمة عبر وطنية؛ إذا ارتكبت في أكثر من دولة أو إذا تم التخطيط أو الإعداد أو الإشراف في دولة وارتكبت في دولة أخرى، أو إذا ارتكبت في دولة وارتكبتها جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها الإجرامي في أكثر من دولة أو إذا ارتكبت في دولة وكان لها آثار شديدة في دولة أخرى (كراوة، مرجع سابق)، وتتعدد أشكال الجريمة المنظمة وترتبط بتجارة المخدرات عبر الحدود الصحراوية، حيث تندفق أطنان القنب الهندي من المملكة المغربية نحو الجزائر ومن ثمة نحو المتوسط وأوروبا، فحسب تقرير لجنة العمل الاقتصادية والتنمية الأوروبية فإن ما نسبته 60% إلى 80% من المخدرات اللينة الموجودة في أوروبا مصدرها المملكة المغربية، ففي سنة 2020 حجزت مصالح الأمن الجزائرية قرابة 06 أطنان من المخدرات اللينة مصدرها المملكة المغربية، إلى جانب انتشار عمليات التهريب عبر الحدود الجنوبية الجزائرية آتية من منطقة الساحل مع ازدهار تجارة الأسلحة خاصة بعد سقوط نظام حكم القذافي وما صاحبه من انتشار واسع للسلاح في المنطقة، كما يتم استغلال شبكات التهريب للقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية غير القانونية كالمتاجرة بالبشر وبيع الأطفال الصغار المختطفين للعائلات الأوروبية (رامي، 2021).

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونيا، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية تقنية تزوير الهويات، وأيضا الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة، كما تزود عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية بالمال والسلاح، في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها (حسن، 2006).

### ثالثا: الهجرة غير الشرعية.

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم الظواهر التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الأوساط الرسمية ومراكز البحوث، وهي تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد، وهي تعني أيضا كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية (فول، 2017).

وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة الخطيرة نظرا لخصوصية موقعها الجغرافي، حيث ازدادت الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر من دول إفريقيا جنوب الصحراء والساحل الإفريقي إما للاستقرار والعمل فيها أو للعبور إلى الدول الأخرى خاصة الأوروبية، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للأمن الوطني الجزائري، حيث تسهل حركة المهاجرين غير الشرعيين توغل المنظمات الإجرامية داخل البلاد مما يثير اضطرابات خطيرة جدا، مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم ومع السكان المحليين أيضا خاصة في الجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية (نافلة، مرجع سابق).

والجدير بالذكر أن تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب الصحراء ومنطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى النزاعات والحروب الأهلية، قد تسببت في الدفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى حوض غمار الهجرة غير الشرعية نحو الأراضي الجزائرية، حيث تشير المراجع إلى أن أكثر من 18 دولة إفريقية تعاني من نزاعات داخلية بسبب العرق، الدين، أو بسبب النزاع على أراضي الرعي بالإضافة إلى موجات الجفاف التي تضرب من حين لآخر دول الساحل الإفريقية على غرار مالي، النيجر والتشاد وبوركينا فاسو وغيرها، ينتج عنها إتلاف مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية وموت الآلاف من رؤوس الماشية، مما يؤدي إلى انعدام مصادر الرزق وينتج عنه تسلل الآلاف من الأفراد والعائلات من هذه الدول إلى التراب الجزائري بحثا عن مصدر للرزق (فول، مرجع سابق).

وتتجاوز الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية الجانب الاقتصادي لتصل إلى المساس بالحياة الاجتماعية والثقافية وهو ما يجعل المنظومة القيمية تتأثر بوجود أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين على غرار ما يحصل بحج " قطع الوادي القصديري بولاية تمنراست " الذي يأوي الآلاف من الأفارقة والذي يجعل الداخل إلى أزقته يحس وكأنه في دولة إفريقية، بالإضافة إلى انتشار الجرائم والأمراض والأوبئة، كل هذا جعل موجة هجرة الأفارقة إلى الجزائر تشكل مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري على كل المستويات (بلحاج، 2022).

#### رابعاً: تجارة المخدرات وتهريب السلاح.

**1- تجارة المخدرات:** تشير الدراسات إلى أن هناك كميات كبيرة من الكوكايين ومن الهيروين يتم ترويجها في العالم، تمر بالقارة الإفريقية عبر منطقة الساحل والصحراء، حيث تشكل تجارة المخدرات صورة رئيسية من صور الجريمة المنظمة ومصدرا مضمون للمال نظرا لما لها من رواج، حيث تملك سوق استهلاكية واسعة على المستوى العالمي بسبب خاصية الإدمان المتمثلة في إجبارية الاستهلاك الدائم، وتعتبر الجزائر

بحكم موقعها الجغرافي معبر تقاطع الطرق الإقليمية والدولية لتجارة المخدرات من المغرب إلى الساحل الإفريقي والشرق الأوسط، ومن غينيا إلى أوروبا مرورا بمنطقة الساحل، وبالتالي تشكل جريمة الاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الوطني الجزائري (نافلة، مرجع سابق). ويمكن القول أن ارتفاع الكميات من المخدرات في الجزائر تعود لعاملين: الأول يتعلق بخطة تأمين الحدود ومحاربة تهريب المخدرات وتفكيك شبكات الاتجار بها، حيث أنشأت السلطات الجزائرية 18 مركزا وفقا لسنة 2013، متقدما على طول الحدود الجزائرية المغربية في سياق خطة أمنية لتثبيد مراقبة الحدود ومنع تهريب المخدرات، والعامل الثاني يتعلق بتدهور الوضع الأمني بمنطقة الساحل والحرب في شمال مالي حيث يستغل تجار المخدرات ذلك ويعملون على نقل سلعهم مهما كان الثمن عبر الجزائر نحو الشرق الأوسط وأوروبا، ما أتاح لمصالح الأمن الجزائرية سهولة كشف محاولات تهريب المخدرات وحجزها (كلاع، 2021).

**2- تهريب السلاح:** إن هذه التجارة منتشرة بشكل كبير في القارة الإفريقية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أصبحت المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة والصراعات الداخلية التي ساعدت على انتشار تهريب السلاح والمتاجرة به، ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها في دول الساحل هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية ولا زالت تشهدا، فهي تعتبر جسوراً لتهريب الأسلحة إليها وإلى غيرها من دول المنطقة، ولقد تزايدت ظاهرة تهريب الأسلحة في السنوات الأخيرة خاصة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة، حيث تشير تقديرات الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية "بجنيف" في تقرير له إلى أن حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا، وكان للأزمة الليبية دور كبير في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل بشكل مهول (مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب، الانعكاسات، 2016).

وما يدعو للقلق أن نشاط تهريب السلاح وكل أنواع التهريب الأخرى تطور بشكل غير مسبوق، فمهربو السلاح بجنوب الجزائر أصبحوا أكثر تنظيما وحيازة على موارد مالية ضخمة جدا وعلى وسائل تقنية ومعدات متطورة جدا، مما ساعدهم على تصعيد نشاطاتهم الخطرة على أمن واستقرار الجزائر.

**. المحور الثاني: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.**

عمدت الجزائر إلى تبني إستراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل تقوم على مجموعة من الآليات العسكرية والأمنية والاقتصادية والتنموية والسياسية والدبلوماسية لتحسين حدودها الوطنية والإقليمية بهدف احتواء هذه التهديدات والأزمات التي لها تأثير مباشر على الأمن الوطني الجزائري وهي كالتالي:

#### أولاً: الآليات العسكرية والأمنية.

1- الآليات العسكرية: تشكل أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومختلف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي التحدي الأمني الأبرز على الأمن الوطني الجزائري، ففي سنة 2011 سجلت الجزائر 32 هجوماً على القوى الأمنية الجزائرية بين شهري جوان وأوت، فعملت الجزائر على التصدي لمختلف الظواهر الأمنية وزادت إنفاقها العسكري الذي بلغ 44% سنة 2011، وشملت زيادة 22% في موازنة الدفاع لتتحمل واحد من أكبر الأعباء العسكرية في إفريقيا، وبذلك أصبحت حسب تقرير معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربياً بعد السعودية في إطار الإنفاق العسكري (العالمي، 2012)، مع رفع ميزانية وزارة الداخلية إلى أكثر من 6 مليار دولار في إطار تأمين الحدود وتجهيزها بأجهزة مراقبة متطورة بعد الأحداث التي شهدتها منطقة الساحل خاصة ليبيا في إطار ما يعرف بالربيع العربي.

ويعتبر تأمين الحدود حالياً جزءاً لا يتجزأ من عملية تحقيق الاستقرار والأمن الوطني الجزائري من التهديدات الأمنية الجديدة التي تفاقمت مع نشوب الأزمة الليبية التي تميزت بالعنف مما جعل الليبيين يلجئون إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمن المفقود في بلدانهم، ونظراً لشساعة الحدود ما بين الجزائر وليبيا فقد صعب من عملية مراقبتها وتأمينها بشكل كامل، لهذا قامت الجزائر باتخاذ تدابير أمنية من خلال عمليات مراقبة الحدود ونشاط اللاجئين، وقامت وزارتا الدفاع والداخلية بوضع برنامج لتجهيز 6 آلاف كم من الحدود البرية للجزائر بأنظمة مراقبة وإنذارات إلكترونية تصل تكلفتها إلى أكثر من مليار دولار لكل 1200 كم بالإضافة إلى طائرات استطلاع وطائرات بدون طيار لمراقبة الحدود على مدار الساعة، والقضاء على التسلسل عبر الحدود والتهريب الذي كلف الأمن والاقتصاد الجزائري مليارات الدولارات سنوياً، وشارك الجيش مع الجمارك والدرك الوطني في دوريات مشتركة عبر الصحاري (أحمد، 2014).

2- الآليات الأمنية: سياسة الجزائر الأمنية تعكس مراقبة جهوية أو إقليمية تتأسس على امتداد إقليمي وتتسم مسؤولية مواجهة التهديدات وبناء الأمن على مجموع الدول المنتمية إليه والتي تعرفها الجزائر بدول الميدان (مالي، موريتانيا، النيجر، ليبيا)، فكل اضطراب يحدث في هذه المنطقة له انعكاس على جميع الدول، مما يفرض تنسيقا وتعاوناً أمنياً لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، حيث عقدت دول الساحل الإفريقي (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) يوم 12 أوت 2009 اجتماع تنسيقي أمني بولاية تمارست برعاية مجلس السلم والأمن الإفريقي خصص جدول أعماله لعرض تفاصيل الخطة الأمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث دخلت الخطة الأمنية حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 وتم تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، كما تم إنشاء وحدة الربط والإدماج في 2010/09/15 وهي خلية استخباراتية بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة مهمتها تتبع نشاط القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجريمة المنظمة العابرة للحدود (بشكيط، 2013).

- تم استحداث ناحية عسكرية سابعة مقرها ولاية إليزي تزامنا مع حادثة تنقوتورين 2013.

كذلك تم استحداث قطاعين عمليتين الأول شمال شرق عين أميناس بالناحية العسكرية الرابعة المتواجد مقرها بورقلة، والثاني ببحر باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة تمارست. وفي ظل الترابط بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، رأيت الجزائر أنه من الضروري التنسيق مع دول الحزام الأمني، وفي هذا عقدت لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقاربة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية ملموسة للتكيف مع طبيعة التهديدات العابرة للحدود، فتمثلت أولى المبادرات الأمنية في قيام القيادتين العسكريتين التونسية والجزائرية بإنشاء لجنة تنسيق عسكرية لمنع مرور العناصر الإرهابية ومكافحة ظاهرة التهريب على طرفي الحدود (بروال، 2019).

- الأفربول: تعتبر من الأجهزة التي سعت الجزائر لتفعيلها وذلك بالنظر لأهمية مثل هذا الجهاز في تنسيق الجهود القارية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وقد احتضنت الجزائر اجتماع الأفربول يوم 14 ديسمبر 2015 مقره الجزائر وبدأ نشاطه في جانفي 2016، له مهام استخباراتية ستستفيد منه الجزائر خاصة أنه منبر لمناقشة وتبعية إصدار الأوامر بالملاحقة الدولية للعناصر الناشطة في الجماعات الإرهابية وكذا أفراد عصابات الجريمة المنظمة (بوستي، 2021).

يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية تستوعب تدريجيا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تتصاعد حدة الصراعات الداخلية بعدما كانت حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها وجدت نفسها في مواجهة تهديدات أمنية جديدة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها التأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي، مما جعل مسألة أمن الحدود تحظى بأولوية في إستراتيجية الدفاع الوطني على ثلاث أصعدة: وضع خطة أمنية متكاملة لتأمين الحدود وإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، إطلاق مسارات ثنائية للتعاون مع البلدان المجاورة، تطوير مسار متعدد الأطراف من خلال مبادرة بلدان الميدان.

#### ثانيا: الآليات الاقتصادية والتنموية.

إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن (الفقر، المجاعة، الجهل، الأمية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب والجريمة المنظمة وسببا رئيسيا للهجرة غير الشرعية بحثا عن ظروف معيشية أفضل، فقد أكدت الجزائر على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تنموية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي وإقامة مشاريع تنموية لتفعيل التنمية في الساحل، لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة الإفريقية، وعملت الجزائر على تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرف والراديكالية حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيو-اقتصادية التي عززت التهميش وتردي الانسجام والتوازن المجتمعي، وفي هذا الإطار وبدفع من الجزائر خصص الاتحاد الإفريقي غلafa ماليا قدر بحوالي 650 مليون أورو، منها 450 خصصت للدول الثلاث (مالي، النيجر، موريتانيا)، إضافة إلى 150 مليون أورو مقدمة من الصندوق الأوروبي للتنمية (برايح، 2017).

كذلك للجزائر دور حاسم في تأسيس "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD سنة 2002، إيماننا منها بأن الشراكة من أجل تنمية إفريقيا هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز الأمن في القارة الإفريقية، وتكمن إيجابيات هذه المبادرة في الربط بين

التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنويا بالتنمية الديمقراطية مما سيسهم في التأسيس لبيئة آمنة بما يتماشى ومن الأمن الإنساني (بلحاج، مرجع سابق).

- مشروع الطريق السيار العابر للصحراء: يربط هذا الطريق بين خمسة بلدان (الجزائر، مالي، النيجر، نيجيريا، تونس) يساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، ما من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن في دولتي مالي والنيجر (Ayyadi, 15/10/2012).

- كذلك أقامت الجزائر ملتقى دوليا حول الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم بالجزائر في سبتمبر 2011 أكدت من خلاله على قيمة التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة وساهمت بدعم دولة مالي بغلاف مالي قدره 10 ملايين دولار لدعم الصحة والتعليم والتكوين المعني بالشباب.

كما شاركت في قمة الإليزيه حول السلم والأمن في إفريقيا سنة 2013 والتي دعت من خلالها إلى بناء إطار للحوار والتشاور على المستوى الدولي بهدف معالجة التهديدات اللاتماثلية وفق مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار انشغالات ومصالح الدول لتحقيق متطلباتها من التنمية المستدامة بكل مقتضياتها تماشيا مع أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة في منطقة الساحل الإفريقي (دالع، 2018).

### ثالثا: الآليات الدبلوماسية.

يشهد التاريخ الدبلوماسي على أن الجزائر قد حققت الكثير على الصعيد الأدبي والأخلاقي والدبلوماسي في أدائها للوساطة الجزائرية في أكثر من نزاع إفريقي، وقد سعت ولا تزال تسعى لتسوية النزاعات بصيغة إثنية، حيث تسعى لأمننة منطقة الساحل الإفريقي إنطلاقا مما يمليه عليها أمنها الوطني الذي تدافع عنه وتدفع الشركاء الآخرين لعدم اقتحامه مهما كانت مصلحتهم ونفوذهم ونظرتهم الإستراتيجية وفق أسس ومبادئ محددة في سياستها الخارجية كمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية وحظر استخدام القوة سعيا منها للوصول إلى حلول سلمية بين الدول الإفريقية المتنازعة والتي تقوم على أسلوب الحوار، بالإضافة لمبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول الإفريقية حيث يشكل هذا المبدأ القضية الأهم في نشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال

تعزيز سبل التعاون فيما يتعلق بالوقاية وتسوية النزاعات (بوسعدية، 2016)، وصولاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث يهدف هذا المبدأ إلى احترام السيادة الوطنية للدول خاصة دول منطقة الساحل الإفريقي التي شهدت نزاعات داخلية كليبيا ومالي، إدراكاً منها بأن الأزمات التي تشهدها دول الجوار تعتبر مصدراً للتهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الأمن الوطني الجزائري.

### 1- دور الدبلوماسية الجزائرية في السعي لحل الأزمة الليبية:

لقد سعت الجزائر ومنذ اندلاع الأزمة لإيجاد حل سلمي يحول دون دخول ليبيا في نفق الصراعات والفوضى الأمنية ورفضها للتدخل الأجنبي الذي زاد الوضع الأمني تعقيداً في منطقة الساحل الإفريقي جراء انتشار الأسلحة في المنطقة، ولا زالت تحاول الدبلوماسية الجزائرية لعب دور مؤثر في الأزمة الليبية من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بين أطرافها، وفي هذا الإطار قام وزير خارجية الجزائر "صبري بوقادوم" بزيارتين إلى ليبيا التقى خلال الأولى في 05 فيفري 2020 المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، بينما التقى خلال الزيارة الثانية في 18 فيفري 2020 حكومة الوفاق، كما قام الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" بعرض دور الوسيط على هيئة الأمم المتحدة، إذ أكد على قدرة الجزائر على تحقيق السلام في ليبيا واستعدادها للوساطة في أي محادثات تهدف إلى وقف إطلاق النار في ليبيا شريطة الحصول على تفويض أممي من مجلس الأمن الدولي (عسكر، 2020).

### 2- دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع المالي.

#### أ- طبيعة النزاع في دولة مالي:

تعد دولة مالي من الدول الإفريقية حديثة الاستقلال عن المستعمر الفرنسي سنة 1960، وقد عرفت النزاع منذ السنوات الأولى خلال تمرد منطقة كيدال 1963، والذي ما فتئ يتكرر سنة 1990 وسنة 2006، وبالخصوص عندما تجدد في مارس 2012، مما أدى إلى وصفه بالنزاع الممتد، حيث يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتجذرة نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال في مالي، وبالذات المتمركزين منهم في المثلث الإستراتيجي غاو، تومبوكتو، وكيدال (صايح، 2014).

ويعود هذا النزاع والانفصال في شمال مالي إلى الإرث الاستعماري، حيث أن معاناة التوارق ليس في مالي فقط ولكن في منطقة الساحل الإفريقي ككل من القطيعة العرقية التي سببتها الحدود بحيث تشتتوا عبر خمسة دول هي (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو)، ويرى توارق مالي بأنهم قد فصلوا عن جذورهم المغاربية والأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة، مما أدى إلى تهيمش التوارق في مالي ودفعهم خارج الحياة السياسية والسوسيو-اقتصادية بحجة الأمن الوطني، بل واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، ضف إلى ذلك أسباب التنوع الإثني حيث يعد المجتمع المالي مجتمعا تعدديا بامتياز إذ يضم العديد من الإثنيات عرقيا ولغويا ودينيا، أما سياسيا قام النظام المالي بتهيمش التوارق وعدم دمجهم في الحياة السياسية وإبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي وحرمانهم من الإمكانيات الاقتصادية للدولة مما جعل سكان شمال مالي الأكثر فقرا والأقل تنمية (ملاح، 2008).

#### ب- الوساطة الجزائرية في النزاع المالي:

أشرفت الجزائر على الوساطة لحل النزاع المالي منذ 1991، حيث أقنعت الفرقاء الماليين في العديد من المناسبات بالجلوس على طاولة المفاوضات، حيث كان لقاء تمناست 1991 والذي توج بالتوقيع على الاتفاق الوطني المالي في 1992 يقود إلى مصالحة مالية، ويتضمن إدماج مقاتلي حركات الأزداد في الجيش المالي والسماح بإعادة اللاجئين وإنشاء فدرالية في شمال مالي (مجاهدي، 2017).

ومنذ اندلاع الأزمة المالية في جانفي 2012 دعت الجزائر طرفي النزاع لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات برعايتها، كما أدانت الجزائر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أمدو توماني توري" في مارس 2012، معربة عن رفضها للتغييرات المنافية للدستور، موضحة أن "الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة (الخارجية، 2012).

وسعت الجزائر لتسوية النزاع في مالي وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، وهذا بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، وتوجت بالتوقيع في ماي 2014 على اتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي بين الحكومة وتنسيقية حركة الأزداد، وهذا ما أكسب الجزائر قوة في المنطقة في مجال حل النزاعات المسلحة بالطرق السلمية، وهذا النجاح جاء بعد جهود مضمينة قامت بها الجزائر من أجل إنجاح المفاوضات خاصة أنها جاءت بطلب من أطراف النزاع، وحظيت

بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وموريتانيا والتشاد والنيجر.

### خاتمة

يتضح من خلال ما قدم في هذه الدراسة أن التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي قد تعددت وتوسعت بسبب هشاشة الأوضاع الداخلية التي تشهدها دول المنطقة سياسيا واقتصاديا وتنمويا وأمنيا، بالإضافة إلى المصالح الأجنبية في المنطقة، مما يجعل مركب الأمن الإقليمي في المنطقة مرهون أساسا بالمصالح الأجنبية وتحسين مختلف الأوضاع الداخلية لدول المنطقة خصوصا دولتي مالي وليبيا اللتان أصبحتا تشكلان مركزي تهديد للأمن الإقليمي نتيجة التدخل الأجنبي في المنطقة وتحالف الجماعات الإرهابية مع عصابات الإجرام العابرة للحدود مهددة بذلك أمن المنطقة الذي يمس مباشرة بالأمن الوطني الجزائري.

كل هذا جعل الجزائر تبادر بوضع إستراتيجيات من شأنها احتواء هذه التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وسعيها لأمننة منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا مما يمليه عليها أمنها القومي الذي تدافع عنه، فتعددت الآليات لتحقيق هذا السعي من آليات عسكرية وأمنية لحماية حدودها من الاختراق، إلى آليات دبلوماسية في أكثر من وساطة خاصة في الأزمة المالية، رافضة الجزائر كل شكل من أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة، وصولا للآليات الاقتصادية والتنموية من خلال مختلف الاتفاقيات والمشاريع التنموية مع دول المنطقة ومختلف المساعدات الإنسانية المقدمة لشعوب دول المنطقة من أجل السعي نحو تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي وإحباط محاولات القوى الكبرى للسيطرة على المنطقة تحت غطاء مكافحة الإرهاب، بل من أجل نفوذها لحماية مصالحها الطاقوية والحيوية التي هي في الأصل موارد دول المنطقة.

أخيرا توصي هذه الدراسة بأن فشل أو نجاح الإستراتيجيات الأمنية لاحتواء التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي في إطار مركب الأمن الإقليمي وبالتالي الأمن الوطني الجزائري مرتبط بتجاوز التأثيرات السلبية الناتجة عن العوامل التالية:

- ضرورة تحقيق التوازن بين المقاربات الأمنية الوطنية لدول المنطقة مع المقاربة الأمنية الإقليمية والتي تركز على تحقيق الأمن الإقليمي حيث يمكن للدول صياغة أمنها الوطني بالشكل الذي تراه مناسب لكن مع مراعاة ضرورات الأمن الإقليمي، فمثلا إذا

قامت الجزائر بوساطة ناجحة بين الحكومة المالية والحركة الأزدادية المطالبة بالانفصال في شمال مالي فإنها بذلك نجحت في حماية أمنها الوطني وفي نفس الوقت حفظ الأمن في دولة مجاورة وبالتالي الأمن الإقليمي.

- انطلاق الإستراتيجيات الأمنية لاحتواء التهديدات الأمنية عامة والتهديد الإرهابي العابر للحدود خاصة في منطقة الساحل الإفريقي من الواقع الأمني الموجود في هذه المنطقة الذي يشير إلى الإمكانات المتوفرة لدول المنطقة في حماية أمنها المشترك، وبالتالي تعزيز الأمن الوطني لكل دولة.

- لا يجب أن تقتصر مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي على الجانب العسكري والأمني فقط، وإنما يجب أن يتم بواسطة حلول تشمل الجوانب الاقتصادية والتنموية والسياسية وحتى الثقافية والاجتماعية، أو ما يعرف " بالتنمية الشاملة".

إذا يجب على الجزائر أن تعمل في إطار جماعي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي وعبر مختلف الآليات لأنه لا يمكنها وحدها مواجهة مشاريع القوى الكبرى لوحدها كدولة قطرية بل يجب عليها تفعيل العمل الجماعي في إطار الاتحاد الإفريقي مثلا، لأنها تعتبر المؤهل الأول في المنطقة نظرا للموقع الجيوستراتيجي الذي تمتاز به، ولا يمكن إنكار الجهود التي تقوم بها الجزائر لتحسين الأوضاع في المنطقة بتحركاتها في جميع المجالات ومع مختلف الدول لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وبالتالي تحقيق الأمن الوطني الجزائري في ظل التهديدات الإقليمية.

### قائمة المراجع:

إبراهيم مجاهدي. (2017). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة: النزاعات الإفريقية نموذجا. (08)، صفحة 240.

أحمد عسكري. (2020). موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية. مجلة السياسة الدولية (220)، صفحة 128.

السعيد ملاح. (2008). تأثير مشكل الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي. العالم الإستراتيجي (07)، صفحة 28.

الطيب بروال. (2019). إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي. (01)، صفحة 440.

أمين بن نافلة. (ماي، 2018). الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية (10)، صفحة 309.

- أمين بن نافلة. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 313.
- أمين بن نافلة. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 315.
- بوحنية قوي. (2018). الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. 122-123. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- توفيق بوسني. (2021). الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء. 06 (02)، صفحة 812.
- حمزة برايج. (جوان، 2017). الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي. (06)، صفحة 262.
- خالد بشكيط. (2013). دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. رسالة ماجستير ، 138. جامعة الجزائر.
- د. شريفة كلاع. (2021). التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجا. 05 (01)، صفحة 39.
- د. محمد رامي. (2021). المدخل التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية في الحدود الجنوبية للجزائر. 05 (02)، الصفحات 253-254.
- د. محمد مجدان. (جوان، 2016). التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب. *المجلة الجزائرية للدوااسات السياسية* (05)، صفحة 09.
- د. محمد مجدان. (2016). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب، الانعكاسات. (23)، صفحة 96.
- د. محمد مجدان. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 12.
- د. مراد فول. (جوان، 2017). تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري. (07)، الصفحات 31-32.
- د. مراد فول. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 36.

د. مصطفى صايح. (ديسمبر , 2014). الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي. (02)، صفحة 11.

رؤوف بوسعدية. (جوان, 2016). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية. (09)، صفحة 159.

سليم بلحاج. (جانفي, 2022). التهديدات اللاتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري. 09 (01)، صفحة 374.

سليم بلحاج. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 378.

عثمان علي حسن. (2006). الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء الأحكام الدولي. 111-112. كردستان: مطبعة المنارة.

محمد بن أحمد. (2014). في برنامج طويل المدى تحظر وزارة الدفاع والداخلية: الجزائر تراقب الحدود الجنوبية بأجهزة إلكترونية. الخبر ، 03.

مصطفى كراوة. (2020). ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها. 12 (01)، الصفحات 529-530.

مصطفى كراوة. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 529.

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي. (2012). التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي. 232. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ناظم عبد الواحد. (2008). موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. 77. بيروت : دار النهضة العربية.

وزارة الشؤون الخارجية. (مارس , 2012). بيان.

وهيبة دالع. (2018). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1990-2017. (01) ، 263-261. الجزائر: دار الخلدونية.

Ayyadi, M. (15/10/2012). La route transaharienne: un projet du développement des régions transfrontalières. (p. 110). Algérie: colloque nationale sur les régions sahel saharienne réalités prespectives.